The difference in the explanation of : Al-Mufassal in the section of the condition. Al-Khwarizmi's commentary, Ibn Ya'ish commentary, and Ibn Al-Hajib's commentary.

Dr. Nadwa Ali Al Masaeed*

(Received 6 / 8 / 2023. Accepted 20 / 9 / 2023)

□ ABSTRACT □

This study dealt with al-Zamakhshari's book al-Mufassal, and three of the most important commentaries on it in the seventh century AH, namely: al-Khwarizmi's commentary in 617 AH, Ibn Ya'ishi's commentary in 643 AH, and Ibn al-Hajib's commentary in 646 AH. There is a difference in this section, and the study came in four main axes related to the study of the conditional style: the first: the term, the second: the classification of tools, the third: the factor, and the fourth: provisions in the section of the condition and the sub-issues that fall under it; The study concluded that Ibn Ya'ish's commentary was the most detailed and familiar with grammatical issues, and his opinion was evident in every issue of the chapter.

Key words: Al-Mufassal explained, Condition section

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Full-time lecturer - Department of Arabic Language - Al al-Bayt University**

اختلاف شراح المفصّل في باب الشرط
شرح الخوارزمي وشرح ابن يعيش، وشرح ابن الحاجب

د. ندوة على المساعيد*

(تاريخ الإيداع 6 / 8 / 2023. قبل للنشر في 20 / 9 / 2023)

□ ملخّص □

تناولت هذه الدراسة كتاب المفصّل للزمخشري، وثلاثة من أهم الشروح عليه في القرن السابع الهجري وهي: شرح الخوارزمي ت617هـ، وشرح ابن يعيش ت643هـ، وشرح ابن الحاجب ت646هـ، ورصدت الدراسة فكر النحاة الأربعة، ونظرتهم النحوية في باب الشرط ، وما وقع بين الشراح الثلاثة من اختلاف في هذا الباب، وجاءت الدراسة في أربعة محاور رئيسة تتعلق بدراسة أسلوب الشرط: الأوّل: المصطلح، والثاني: تصنيف الأدوات ، والثالث: العامل ، والرابع: أحكام في باب الشرط وما يندرج تحتها من مسائل فرعية ؛ وتوصلت الدراسة إلى أن شرح ابن يعيش كان أكثر الشروح تفصيلا وإلماما بالمسائل النحوية، وكان رأيه ظاهرًا في كلّ مسألة من مسائل الباب.

الكلمات المفتاحية: شرح المفصّل، باب الشرط.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **محاضر متفرغ – قسم اللغة العربية-جامعة آل البيت.**

مقدّمة

كتاب "**المفصّل في صنعة الإعراب** " ، ويُذكر أيضا باسم "المفصّل في علم العربية " لمؤلفه أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، يعدّ المفصّل من الكتب النحوية المختصرة والشاملة، ذكر المؤلف في غرض تأليفه: "هو حاجة المسلمين إلى معرفة كلام العرب، وشفقته على أشياعه المحبين للأدب، بقوله:" ولقد ندبني ما بالمسلمين من الإرب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب"([1])، وقد جعل الزمخشري كتابه في أربعة أقسام :القسم الأول في الأسماء، والقسم الثاني في الأفعال، والقسم الثالث في الحروف، والقسم الرابع في المشترك.

حظي كتاب المفصل للزمخشري بمكانة علمية مميزة في عصره ، ونال حظا وافرا من الشهرة والانتشار، وأولاه العلماء عنايتهم واهتمامهم فعكفوا عليه تعلّما وتعليما، ولِما لكتاب المفصل من أهمية كبيرة لدى العلماء والتي بلغت أوجها في القرنين السادس والسابع فقد أقبل عليه علماء العربية شرحا واختصارا وتعقّبا ونظما ، وقد ذكرت المصادر أن شروح المفصل تجاوزت الأربعين شرحا([2])، والكتب التي أُلفت عليه بين الشروح، والاختصار والنظم والتقليد والرد عليه بلغت جميعا المئة([3]).

وقد وقع اختياري من بين شروح المفصل الكثيرة على ثلاثة شروح من الشروح المحققة والمطبوعة: هي (شرح المفصل الموسوم (بالتخمير) للخوارزمي ت / ٦١٧ هـ)، و(شرح ابن يعيش (ت/ ٦٤٣ هـ)، و(والإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ت / ٦٤٦ هـ)، وهذه الثلاثة الشروح كلّها تقع في القرن السابع الهجري وهو القرن الذي استمرت واتسعت فيه شهرة المفصل.

أهميّة البحث وأهدافه

تختص هذه الدراسة بتناول أسلوب الشرط في كتاب المفصل وشروحه الثلاثة: (شرح الخوارزمي، وشرح ابن يعيش، وشرح ابن الحاجب) قَصدَ الكشف عن فكر النحاة الأربعة في هذا الباب، وفي ذلك العصر (القرن السابع الهجري)، ورصد وجوه الاتفاق والاختلاف بينهما في دراسة أسلوب الشرط وتسجيل آراء النحاة في مسائل هذا الباب، وتسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1- بيان أهمية كتاب الزمخشري للدرس النحوي، ومدى تأثر لاحقيه به.

2- مقارنة أشهر شروح المفصل من حيث المنهج، ورصد اختلافهم في باب الشرط تحديدا.

3- تسجيل ما أضاف النحاة الثلاثة في باب الشرط.

وقد جعل الزمخشري دراسة أسلوب الشرط في قسمين من أقسام كتابه الأربعة: الأول في قسم الأفعال ضمن وجوه إعراب المضارع تحت عنون:(المجزوم)، والثاني: في قسم الحروف تحت عنوان (حرفا الشرط)، وسار على هذا التقسيم الشراح الثلاثة وجعلوا دراسة أسلوب الشرط موزعة بين هذين القسمين، وقد جاءت الدراسة في أربعة محاور رئيسة تتعلق

---

[1] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(ت538هـ) المفصّل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قباوة، دار عمار، ص31

[2] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مصطفي عبد الله الشهير بحاجي خليفة مكتبة ابن تيمية د.ت د. ط، ج2، ص1774.

[3]شرح المفصّل في صنعة الإعراب –الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت617هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، قسم الدراسة، ج1، ص47-59

بدراسة أسلوب الشرط: الأوّل: المصطلح، والثاني: تصنيف الأدوات، والثالث: العامل، والرابع: أحكام في باب الشرط، ويندرج تحت هذه المحاور الأربعة مسائل فرعية متعلقة بها.

أولا: المصطلح

أطلق سيبويه على أسلوب الشرط مصطلح:(الجزاء)، وجعل دراسته تحت عنوان:(هذا باب الجزاء)([4])، وبهذا يكون مصطلح الجزاء أقدم من مصطلح الشرط، ونهج المبرد نهج سيبويه، وجعل دراسة الشرط في باب أطلق عليه(هذا باب المجازاة وحروفها)([5])، وظلّ مصطلح(الجزاء، والمجازاة) المصطلح المتعارف عليه بين النحاة بعد سيبويه، إلا أنه ظهر مصطلح آخر وهو الشرط، إلى جانب مصطلح الجزاء، ابتداءً من ابن السراج الذي أطلق مصطلح(جواب الشرط)([6])، ومن بعده ابن الوراق الذي قرن مصطلح الجزاء مع الشرط، وقدّم الجزاء على الشرط في قوله(باب الشرط والجزاء)([7])، وبهذا دخل الاضطراب المصطلح، ولاحق النحاة إلى القرن السادس والسابع الهجري.

جعل الزمخشري دراسة أسلوب الشرط ضمن حالة الجزم للفعل المضارع ، وذكر أنه يجزم بحروف وأسماء، "([8])، كما تناول بعض مسائل الشرط في قسم الحروف في باب: (حرفا الشرط)([9])، واستخدم مصطلح(شرطية) للدلالة على التركيب المكوّن من جملة فعل الشرط، وجملة الجواب([10])،وأطلق على الجزء الأول من التركيب مصطلح (الشرط) وعلى الجواب مصطلح(الجزاء)، وأطلق على (إن ،ولو) مصطلح(حروف الشرط) واستخدم مصطلح (الجزاء) بقوله:" وإن لم تقصد الجزاء فرفعت، كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه "([11])، واستخدم مصطلح الشرط عندما أورد مثالا لاقتران الشرط بالقسم فقال في المثال: "وأنا واللهِ آن تأتني لا آتك بالجزم، لأن الأول لليمين والثاني للشرط"([12])، وبهذا رافق اضطراب المصطلح الزمخشري وتردد عنده بين (الشرط والجزاء).

وفي شرح الخوارزمي لم يختلف الأمر فظلّ المصطلح يتردد بين الجزاء والشرط ؛ فقد سار على نهج الزمخشري فأطلق على الركن الشرطي من التركيب مصطلح(الشرط)، وعلى جواب الشرط مصطلح(الجزاء)، وأطلق على الباب (باب المجازاة)([13]) مع أن هذا العنوان لم يرد عنده مستقلا وإنما جاء في معرض حديثه في مسائل الشرط، ويذكر في مرات عدة مصطلح(الجواب) ويريد به جواب الشرط وورد مصطلح (الجزاء والمجازة) بكثرة في (باب الجوازم) ([14])، و(باب حرفا الشرط)([15])،ويطلق على (إن) مصطلح (حرف الجزاء) ثم يعود ويطلق مصطلح(إن الجزائية)([16])، وبهذا نلاحظ ازدحام المصطلحات عند الخوارزمي، وبدا أكثر اضطرابا مما كان عليه عند الزمخشري .

---

[4] سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان(ت180هـ) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ج3، ص56.

[5] المبرد أبو العباس محمد(ت285هـ)المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص46

[6] ابن السراج، أبو بكر مجمد بن سهل(ت316هـ) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، ج2، ص158.

[7] الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله(ت381هـ) علل النحو، تحقيق: محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ص593.

[8]الزمخشري، المفصّل في علم العربية، ص252، 253.

[9] الزمخشري، المفصل، ص 326.

[10] الزمخشري، المفصل، ص49

[11] المرجع السابق، ص253.

[12] المرجع السابق، ص356

[13] الخوارزمي، التخمير، ج4، ص145

[14] المرجع السابق، ج3، ص245

[15] الخوارزمي، التخمير، ج4، ص143

و استخدم ابن يعيش مصطلح (شرطية) ([17])لجملة التركيب، وهو مصطلح وُجد عند الزمخشري من قبل، وأطلق مصطلح (الشرط) على الركن الشرطي من التركيب([18])،ومصطلح (الجزاء) ، و(الجواب)([19])على الركن الجوابي([20])ويؤكد ابن يعيش أنَّ جملة الشرط (مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل([21])، ثم يتحدث بعد ذلك عن كيفية حدوث التركيب: (لمَّا دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر([22])، وأطلق على أدوات الشرط مصطلح(حرف الجزاء()[23]، و(حرف الشرط)([24])، ومصطلح أداة الشرط([25])، وحروف الجزاء([26])،

نلاحظ أن المصطلحات مزدحمة عند ابن يعيش على عكس الزمخشري الذي كانت مصطلحاته محدودة جدا.

وعند ابن الحاجب ورد مصطلح(الشرط) للدلالة على جملة فعل الشرط، و مصطلح (الجزاء)للدلالة على جواب الشرط([27])، وقرنهما بقوله: "وهذا معنى الشرط والجزاء"([28]) وأطلق على الأدوات(اسم الشرط) ، (وحرف الشرط)([29]).

وبهذا يكون الاختلاف في المصطلح السمة المشتركة بين شرّاح المفصل فازدحمت المصطلحات عند الشراح الثلاثة في حين أنها كانت محدودة عند الزمخشري الذي التزم بمصطلحين (الشرط، والجزاء) فتعددت المصطلحات الشرطية المطلقة على المدلول نفسه ومنها:(شرطية، الشرط، الجزاء، المجازاة، الجواب، جواب الشرط، حرف الشرط، حروف الجزاء، أداة الشرط، اسم الشرط، إن الجزائية) ويبدو أن اضطراب مصطلح الشرط الذي بدأ عند ابن السراج في بداية القرن الرابع رافق النحاة إلى القرن السابع الهجري، ولم يستطيعوا أن يحسموا القول فيه.

ثانيا: تقسيم أدوات الشرط

أ- التصنيف الصرفي: اسم، حرف

قسّم سيبويه أدوات الشرط وفق معيار التقسيم الثلاثي للكلمة، فكانت الأدوات عنده قسمين (اسم، وحرف) والاسمية منها ظرف وغير ظرف، فالحروف عنده (إن، إذما)، ومن الأسماء الظروف (أي حين، متى، أين، أنى، حيثما) ومن غير

---

[16] **الزمخشري، المفصّل، ج4، ص143**

[17] **ابن يعيش، شرح المفصل ج1، ص79**

[18] **ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص89**

[19] **ابن يعيش، شرح المفصل، ج105،4، ج7، ص48**

[20] **ابن يعيش، شرح المفصل ج1، ص89**

[21] **ابن يعيش، شرح المفصل ج1، ص88**

[22] **ابن يعيش، شرح المفصل ج1، ص89**

[23] **ابن يعيش، شرح المفصل ج4، 105**

[24] **ابن يعيش، شرح المفصل ج1، ص89، ج7، ص41، 42**

[25] **ابن يعيش، شرح المفصل ج9، ص10، 11**

[26] **ابن يعيش، شرح المفصل ج2، ص38، ج4، ص8**

[27] **ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن عمر(ت646ه) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي إحياء التراث- وزارة الأوقاف العراقية، د.ت، ج3، ص35**

[28] **ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج3، ص36**

[29] **ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج3، ص36**

الظروف (من، ما، أيهم)، ونهج المبرد نهج سيبويه في التقسيم بتعديل بسيط بحذف أي حين من الظروف، وإضافة مهما على الأسماء، غير أن ابن السراج خالف سيبويه والمبرد في التقسيم فجعل (إذما) في الظروف.

ولم يفصّل الزمخشري في تصنيف الأدوات فذكر في جزم المضارع "تعمل فيه حروف وأسماء"([30])

وذكر الخوارزمي في شرحه "تعمل فيه حروف وأسماء) من الحروف "إن في المجازاة، وأما الأسماء الجازمة فمنها(أي، ومن، وما)([31])، ولم يذكر الأسماء الظروف.

أما ابن يعيش فيذكر في أسماء الشرط أنها "على ضربين: أسماء وظروف، فالأسماء: (من، وما، ومهما وأي)،والظروف:(أنّى، وأين، ومتى، وحيثما، وإذما. وإذا ما"([32])، والغريب أن ابن يعيش عندما يفصّل في شرح هذه الأدوات يقول (فأما (إذا ما) فإن سيبويه لم يذكرها في الحروف والقياس أن تكون حرفا كـ (إذما) ولذلك لا يعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازى به من نحو: من، وما، ومهما)، هذا يعني أن ابن يعيش يجعل(إذما، وإذا ما) في صنف الحروف ولكن هذا التصنيف مقيّد بوقوعهما في الشرط، ويعلل ذلك بوجهين: الأول" أن إذ التي تستعمل في الجزاء مع ما ليست الظرفية وإنما هي حرف غيرها ضُمت إليها(ما) فركبا للدلالة على هذا المعنى كأنما، والثاني أنها الظرف إلا أنها بالعقد والتركيب غُيرت ونُقلت عن معناها بلزوم (ما) إياها إلى المستقبل وخرجت بذلك إلى حيز الحروف"([33])، والوجه الثاني أقرب إلى القبول ،إذ يتفق النحاة على أن (إذ) ظرف، ولكنها تصير إلى الحرفية بعد لحوق (ما) لها عند سيبويه ومن تابعه من النحاة.

أما ابن الحاجب فذكر في شرحه حرف الجزاء(إن) ثم أضاف إليه(إذما) بقوله :"وإن في الجزاء، وإذما على المختار، وهي عند بعضهم من الأسماء المكتسبة للشرط بما كـ(حيثما)، فهي إذ الظرفية ضمّت إليها ما"([34])، ولا يرجّح ابن الحاجب الرأي الثاني ويعلل ذلك بفقدان إذ معنى الظرفية عند تحولها للشرط ، فإذ معناها في الظرفية لما مضى من الزمان، ومعنى الشرط لما يستقبل، فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة لفعل واحد ماضيا ومستقبلا([35])

ويذكر في صنف أسماء الشرط من غير أن يميز الظرف من غيره (أي، من، ما ، مهما، حيثما، أين، ومتى، وأنى، وكيفما في قول بعض النحويين، وإذا، وإذا ما في لغة ضعيفة)([36])

ب- التقسيم النحوي: جازمة وغير جازمة

لم يظهر تقسيم الأدوات إلى جازمة وغير جازمة عند النحاة المتقدمين، لكن يظهر جليّا عنايتهم بالأدوات العاملة، فغالبا ما تذكر الأدوات العاملة ثم يستكمل الحديث عن سائر الأدوات، ولم يظهر التقسيم بشكل واضح إلا في فترات متأخرة في الكتب التعليمية، أما في كتب النحو المتقدمة فهو مفهوم من طريقتهم في دراسة الأدوات دون أن يكون منهم قصد

[30] الزمخشري، المفصّل، ص252.

[31] الخوارزمي، التخمير، ج3، 245

[32] ابن يعيش، المفصل، ج7، ص42

[33] ابن يعيش، المفصل، ج7، ص47

[34] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج2، ص35

[35] يُنظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج2، ص35

[36] ابن الحاجب الإيضاح في شرح المفصل، ج2، ص35.

مباشر إلى تقسيمها، ولعل ذلك راجع إلى شعورهم أن الأصل في الأدوات الشرطية العمل، وأن الجزم سمة من سمات الأداة الشرطية فوصفوا الأدوات الهوامل بأن فيها معنى الشرط([37]).

ذكر سيبويه أدوات الشرط وهي عنده من الحرف إن، وإذما، والأسماء: من، ما، أيهم)، والأسماء الظروف:أي حين، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما)، وكلّها جازمة، ثم ذكر استكراه الخليل الجزم بكيف ، فنقل قول الخليل: "هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء"([38])، أي فيها معنى الشرط، وعدّ الجزم بإذا للضرورة الشعرية، وسكت عن لو.

ونجد عند الزمخشري في المفصّل تصريحا بأن (لو) أداة شرط مثل (إن) يقول الزمخشري عن(إن) و(لو): "يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطا والثانية جزاء"([39])، وبهذا يشير الزمخشري إلى نوع آخر من أدوات الشرط (غير الجازمة)

وفي شرح الخوارزمي لا نجد الشارح يفصّل في فكرة الزمخشري ولا يخوض في مسألة الجزم ولا يذكر سببا لامتناع (لو) عنه وهو بذلك يسير على نهج الزمخشري ويردد كلامه حرفيا([40]).

أما ابن يعيش فيخوض في مسألة(لو) ويفصّل فيها ويقول إن الخلاف بين (لو) و(إن) أنّ (إن) إذا وقع بعدها الماضي أحالته معناه إلى المستقبل، و(لو) إذا وقع بعدها المستقبل أحالته إلى المضي: "فهي خلاف(إن) في الزمان وإ ن كانت مثلها من جهة كون الأول شرطا للثاني ([41])، ومن أجل المشابهة بينهما في كون الأول شرطا للثاني يعلل ابن يعيش لماذا قرن الزمخشري (إن) مع (لو)بقوله: "ولذلك قال صاحب الكتاب فيهما إنها يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطا والثانية جزاءً كقولك :إن تضربْني أضربْك، ولو جئْتني لأكرمتُك فيتوقف وجود الضرب الثاني على وجود الضرب الأول كما يتوقف الإكرام على وجود المجيء"([42])، وبهذا الفهم يجد ابن يعيش فيها معنى الشرط ، ويقول أنها تشبه أداة الشرط([43]).

أما ابن الحاجب فيوافق الزمخشري في أن(لو) حرف شرط مثلها مثل (إن) بقوله:" ولم يقع من الحروف كذلك إلا أن، ولو ، وفي إذما خلاف ([44])، ويتناول الخلاف بين إن، ولو من جهة الزمن أيضا قائلا: "إلا إن يرتبط بها الشرط والمشروط في الاستقبال ولو يربطان بها في المضي على سبيل التقدير" ([45])، ولم يتطرق لقضية الجزم فيهما.

---

[37] ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب أبو أوس إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، القاهرة، ط1، 1981، ص113

[38] سيبويه، الكتاب، ج3، ص60

[39] الزمخشري، المفصل، ص326

[40] ينظر: شرح الخوارزمي، ج4، ص143-159

[41] ابن يعيش، المفصل، ج8، ص156

[42] ابن يعيش، المفصل، ج8، ص156

[43] ابن يعيش، المفصل، ج9، ص10

[44] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج2، 241

[45] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج2، 241

ثالثا: العامل في جواب الشرط

يكاد يتفق النحويون على أن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، أمّا جواب الشرط ففي جازمه خلاف، فالقول عند سيبويه " وأعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله"([46])، ووجد السيرافي أن عبارة سيبويه ملبسة لأنها تحتمل دلالتين فيحتمل أن يكون ما قبله(إن، وفعل الشرط)، ويحتمل أن تكون بإن وحدها، ورجح السيرافي الرأي الثاني ([47]) ويورد سيبويه رأي الخليل " وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فآتك مجزومة انجزمت بإن تأتني"([48])وتبنى المبرد رأي الخليل وذهب أن العامل في الجواب (الأداة وفعل الشرط).

لم يتطرق الزمخشري للعامل في الشرط أو جوابه صراحةً لكن يُفهم من كلامه أنه على المذهب القائل بأنه مجزوم بالأداة بمعنى أن الأداة جازمة لفعل الشرط وفعل جواب الشرط، ونتبين ذلك من عبارته الأولى في باب المجزوم بقوله: "تعمل فيه حروف وأسماء"([49])، وفي كلامه عن جزم جواب الطلب:" ويجزم بإن مضمرة إذا وقع جواباً لأمر أو نهي، أو استفهام ، أو تمنٍ، أو عرض"([50])

وفي شرح الخوارزمي لم يأتِ الشارح بجديد على كلام الزمخشري، ولم يتطرق إلى مسألة العامل في فعل الشرط وجوابه.

والرأي عند ابن يعيش، أن جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط بواسطة الفعل بقوله: "والذي عليه الأكثر أنّ إن هي العاملة في الشرط وجوابه لأنه قد ثبت عملها في الشرط فكانت هي العاملة في الجزاء إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة ، وفي الجزاء بواسطة الشرط فكان فعل الشرط شرطا في العمل لا جزءا من العامل"([51]) وهذا الرأي الذي اختاره أبو البركات الأنباري وهو أن العامل في فعل جواب الشرط هو (إن) بواسطة فعل الشرط([52]).

أما ابن الحاجب فقد تطرق لمسألة أخرى في العمل وهي العامل في الأسماء التي تنوب عن أداة الشرط الأصلية(إن)بقوله" وهذه الأسماء العامل فيها شرطها على الصحيح، وقيل جوابها وليس بشيء"([53]) فذهب أن فعل الشرط يعمل في اسم الشرط باعتبار تعلقه ، واسم الشرط يعمل في الفعل باعتبار تضمنه معنى حرف الشرط، ونفى أن يكون العامل في هذه الأسماء جواب الشرط ويرى أن" الوجه الذي عمل الفعل به غير الوجه الذي عمل الاسم فيه، فثبت أن العامل في اسم الشرط الفعل الواقع بعده إذا كان متعلقا له، فإن وقع الفعل الذي بعده غير واقع عليه كان الشرط مبتدأً وما بعده خبره"([54])، ولم يتطرق ابن الحاجب إلى الجازم في جواب الشرط

---

[46] سيبويه، الكتاب، ج3، ص63

[47] السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله(ت368هـ) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سعد علي، ط1، دار الكتب العلمية، 2008م، ج3، 263.

[48] سيبويه، الكتاب، ج3، ص63

[49] الزمخشري، المفصل، ص252.

[50] الزمخشري، المفصل، ص253.

[51] ، شرح المفصل، ج7، ص42

[52] أبو البركات الأنباري(ت577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك ورمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2003، المسألة 87، ص485.

[53] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ج3، ص35.

[54] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج3، ص36.

رابعا: أحكام في باب الشرط

أ- تقدّم الجواب على الشرط.

اختلف النحاة في مسألة جواب الشرط وفي المسألة قولان أحدهما: المنع فلا يتقدم جواب الشرط على الشرط بحال، وهو مذهب، والثاني: بجواز تقدم الجواب على الشرط إذا كان الفعل الشرط ماضيا وهو ما يفهم من كلام سيبويه عندما قال:" وقبح في الكلام أن تعمل إن أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله. ألا ترى أنك تقول: آتيك إن تأتني ، ولا تقول : آتيكَ إن تأتني إلا في الشعر، لأنك أخرت إ ن وما عملت فيه ولم تجعل لإن جوابا ينجزم بما قبله"([55])

يقف الزمخشري في هذه المسألة مع الرأي الأول القائل بمنع تقدم الجواب على الشرط ، ذكر الزمخشري في باب حرفا الشرط فصل "والشرط كالاستفهام في أن شيئا مما في حيزه لا يتقدمه ونحو قولك: آتيك إن تأتني، وقد سألتك لو أعطيتني، ليس ما تقدم فيه جزاءً مقدما، ولكن كلاما واردا على سبيل الإخبار، والجزاء محذوف"([56])

ولا يظهرعند الخوارزمي موافقته للزمخشري وهو ظاهر كلام الخوارزمي إذ قال: اعلم أن الجواب إذا تقدم حرف الشرط فإنه لا يعمل فيه وإن كان مضارعاً ...و الأحسن إذا تقدم الجواب أن يكون ما بعد (إن) فعلا ماضياً ليتجاوب الجواب و الشرط في إبائهما على حرف الشرط و امتناعهما عن الأفعال المتوجهة إليهما من حرف الشرط"([57]) فيظهر من كلام الخوارزمي أنه يتبع مذهب المبرد باقتصار المنع على الفعل المضارع، ويبدو أن القضية عندهم متعلقة بالعمل وظهور أثره على الفعل المضارع فلما كأن الماضي غير ذلك جاز فيه مالم يجز في المضارع.

واختار ابن يعيش رأي الزمخشري إذ قال :"و لا يتقدم الجزاء على أداته فلا تقول : آتك إن أتيتني ،و أحسن إليك إن أكرمتني بالجزم على الجواب ...و مثله : أنت طالق إن دخلت الدار ، و أنا ظالم إن فعلت ، و لم يكن ما تقدم جواباً و إنما هو كلام مستقل عقب الشرط ... و الجواب محذوف"([58]).

أما ابن الحاجب فقد تابع رأي المفصل في منع تقدّم جواب الشرط على جملة الشرط بقوله:" ولما كان الشرط كالاستفهام في الإنشاء ووجود الحرف الدال على ذلك وجب له صدر الكلام الذي هو فيه فلم يجز عمرواً إن تضربْ أضربْ ولا أشباه ذلك "([59])، وقال ابن الحاجب في المثال: أنتِ طالق إن دخلت الدار، ولو كان هو الجواب لوجب دخول الفاء من طريق أولى على الجزاء .... و كان يجب جزمه إذا كان مما يقبل الجزم كقولك : تكرمُني إن أكرمك ، فوجوب الرفع دليل على أنه ليس بالجزاء"([60])

ب- دلالة الشرط على الماضي

للجملة الشرطية أربعة أحوال في حال كان جوابها جملة فعلية أن يكون أن يكون الفعلان مضارعين، أو يكونا ماضيين، أو يكون الشرط ماضياً و الجواب مضارعاً، أو الشرط مضارعاً و الجواب ماضياً، وذهب جمهور النحاة إلى

---

[55] **سيبويه، الكتاب ج3، ص66.**

[56] **الزمخشري، شرح المفصل ص328.**

[57] **الخوارزمي، التخمير، ج4، ص146.**

[58] **ابن يعيش، شرح المفصل ج9، ص7**

[59] **ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج2، ص255**

[60] **ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج2، ص256.**

أن الشرط يدخل الماضي على معنى الاستقبال و إن كان الفعل ماضياً ؛ لأن أدوات الشرط تقلب الماضي إلى مستقبل، قال ابن السراج" فكذلك حروف الجزاء تقلب الماضي إلى المستقبل"([61])

وذهب طائفة من النحاة إلى أن الشرط يمكن أن يدلّ على المضي ، و ذلك إذا كان بلفظ(كان) بعدها فعل ماض ، و نسب هذا للمبرد ([62]) أن لـ (كان) حكماً مع (إن) ليس لغيرها من الأفعال الناقصة ، ذكر ابن السراج هذا في الأصول بقوله: "ليس هذا من قبل إن ولكن لقوة كان ، وأنها أصل الأفعال وعبارتها جاز أن تقلب إن ، فتقول: إن كنت أعطيتني فسوف أكافيك فلا يكون ذلك إلا ماضيا"([63])

لم يفصّل الزمخشري في مسألة دلالة الفعل على الماضي واكتفى بذكر الحالات التي يجيء عليه فعل الشرط وجوابه بقوله: "ولا يخلو الفعلان في باب (إن) من أن يكونا مضارعين أو ماضيين أو أحدهما مضارعا والآخر ماضياً"([64])، لكن في حديثه عن (إن)بين أن (إن) تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيا"([65]).

يذكر الخوارزمي أن أصل جواب الشرط أن يكون فعلا مستقبلا...فإن وليه فعل ماضٍ نحو: إن قمت أحال معناه للاستقبال"، ويؤكد الخوارزمي أن جملة الشرط بلفظ كان المراد بها ماضي، ويذكر في هذه المسألة قولك: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم فقد صار ما بعد (إن) يقع في معنى الماضي"([66]).

أما ابن يعيش فلم يتطرق لدلالة الزمن الماضي صراحة غير أنه يُفهم من ظاهر كلامه أنه يوافق الجمهور في أن تحوّل دلالة الماضي إلى الاستقبال بواسطة أدوات الشرط ، فقال في(إن، ولم):" وهذه الحروف قد أثرت في الأفعال تأثيرين وذلك أن إن نقلت الفعل إلى الاستقبال والشرط، ولم نقلته إلى الماضي والنفي"([67])

وابن الحاجب في شرحه يؤكد أن دلالة الماضي في الشرط تحيل للاستقبال بتأويل ما دلّ ظاهره على الماضي وفي ذلك يقول: " وأما في الماضي المحقق كقولك إن تكرمني فقد أكرمتك أمس فلأن الجزاء في المعنى إنما يكون في الاستقبال إيذانا بتأويل ما يصحح ذلك بمعنى قولك: إن تكرمني فسببه إكرامي لك ، على معنى تحقق ذلك "([68]).

ج-تحديد الخبر إذا وقع اسم الشرط مبتدأ

اختلف النحاة في جملة الخبر إذا كان اسم الشرط مبتدأ على أربعة أقوال، الأول: أن الخبر جملة الشرط فقط، والثاني: أن الخبر جملة الجزاء فقط، والثالث: أن الخبر هو الشرط والجزاء معا، والرابع أن اسم الشرط مبتدأ لا خبر له([69]).

وتجاوز الزمخشري الحديث عن هذه المسألة فلم يتطرق لإعراب اسم الشرط إذا وقع مبتدأ ولم يتكلم عن خبره، وتبعه في ذلك الخوارزمي.

---

[61] ابنن السراج، الأصول، ج2، ص190

[62] ابن السراج، الأصول، ج2، ص190.

[63] ابن السراج، الأصول، ص190

[64] الزمخشري، المفصل، ص327.

[65] الزمخشري، المفصل، ص327.

[66] الخوارزمي، التخمير، ج4، ص144.

[67] ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص40، 41

[68] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج2، ص250.

[69] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج7، ص44

أما ابن يعيش فلا يتطرق للمسألة صراحة لكنه في معرض حدثيه عن اسم الشرط (أي)يقول : أيهم يأتيني آته ، وأيهم يحسن إلي أحسن إليه ، ترفع (أياً) بالابتداء ،وما بعدهما من الشرط والجزاء خبر"([70])، وما ينطبق على أي ينطبق على سائر أسماء الشرط فيفهم من هذا أنه يختار الرأي الثالث القائل أن الخبر هو الشرط والجزاء.

واختار ابن الحاجب الرأي الأول القائل بأن جملة الشرط هي الخبر لأسماء الشرط إذا وقعت مبتدأ وصرح بذلك بقوله: "وأما أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأة على الشرط المتقدم كقولك: من يكرمني أكرمه وأشباهه فقد قيل الخبر الجملة التي هي الجزاء، وقال قوم مبتدأ لا خبر له ، والصحيح أن الخبر الجملة التي هي شرط"([71])

الاستنتاجات والتوصيات

وبعد عرض رأي الزمخشري في كتابه المفصّل والشرّاح الثلاثة في مسائل متنوعة في باب الشرط تخلص الباحثة إلى النتائج الآتية.

1- اتسمت دراسة الزمخشري لباب الشرط في كتابه المفصّل بالإيجاز والشمول فقد تناول مسائل عديدة في هذا الباب من غير إطالة، وجاءت الشروح الثلاثة متنوعة بين الإيجاز والإطالة، فكان شرح ابن الحاجب أكثر الشروح إيجازا يليه الخوارزمي الذي توسع أكثر في الشرح والتفصيل، وكان شرح ابن يعيش أطول الشروح وأكثرها تفصيلا وإلماما بالمسائل النحوية.

2- بدا شرح ابن يعيش أكثر الشروح إلماما بالمسائل النحوية وأوفاها شرحا، وكان أكثر توسعاً وذكراً للمسائل النحوية من الخوارزمي وابن الحاجب فلم يترك مسألة من المسائل إلا أوفاها حقها في أسلوب أدبي وتعليمي لا يملّ، وتجاوز ابن الحاجب الشرح والتفصيل في مواضع عدّة من متن المفصّل فلم يعرض لها في شرحه لا شكلاً ولا مضموناً.

3- سار الشرّاح الثلاثة على نهج الزمخشري في تقسيم الكتاب أربعة أقسام، وكل قسم إلى فصول وأبواب، وكان الخوارزمي في شرحه يورد عبارة المتن كاملة دون نقص أو حذف مبدوءة بقوله :(قال جار الله) فإذا انتهت الفقرة أورد شرحه عليها بعد قوله :(قال المشرح)، وإذا دعت الحاجة الاستطراد و التوسع عقد لذلك فصلاً تحت عنوان (تخمير) وكان يورد فيه غالبا رأيه الخاص في المسألة، وكان ابن يعيش يعتمد إلى إثبات نص المفصل كاملاً مبدوءاً بعبارة (قال صاحب الكتاب) ثم يشرع في شرح ما يقول بعد قوله : (قال الشارح) و قد يعمد إلى إثبات فصل كامل أو فقرة تامة ثم يعمد بعدئذ إلى شرح محتواها، أما ابن الحاجب فقد كان يجتزئ عبارة قصيرة من المتن مسبوقة بلفظ (قوله...) ثم يعرض لها بالشرح و التحليل مباشرةً أو بعد عبارة (قال الشيخ) ، و كثيراً ما كان يذكر عبارة المتن و لا يعرض لها بالشرح حيث يرى أنها واضحة لا إشكال فيها .

4- لم نجد للخوارزمي رأيا خاصا به في كثير من المسائل، وكان يكتفي بإعادة صياغة متن المفصل من غير الخوض في تفاصيله، وكل المسائل التي تجاوزها الزمخشري أغفلها الخوارزمي في الغالب ومنها مسألة العامل في جواب الشرط، وتحديد الخبر، ونجد له آراء يخالف فيها الزمخشري، أما ابن يعيش فنجد له في كل مسألة رأي وهو

[70] **ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص44.**

[71] **ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج2، ص147.**

غالبا ينتصر لرأي الجمهور، وعلى اختصار شرح ابن الحاجب إلا أن رأيه واضح في أغلب المسائل وتنوعت آراءه بين الموافقة والمخالفة.

المراجع

-أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، مطابع الدجوي، القاهرة، ط1، 1981.

– أبو البركات الأنباري(ت577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك ورمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2003.

– ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن عمر(ت646هـ) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي إحياء التراث– وزارة الأوقاف العراقية، د.ت.

– حاجي خليفة، عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مصطفي مكتبة ابن تيمية د.ت د.ت.

– الخوارزمي، القاسم بن الحسين (ت617هـ) شرح المفصّل في صنعة الإعراب –الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، د.ت

– الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(ت538هـ) المفصّل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قباوة، ط1، دار عمار.2004م.

– ابن السراج، أبو بكر مجمد بن سهل(ت316هـ) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة.

– سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان(ت180هـ) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

– السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله(ت368هـ) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سعد علي، ط1، دار الكتب العلمية، 2008م.

– المبرد، أبو العباس محمد(ت285هـ) المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

– الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله(ت381هـ) علل النحو، تحقيق: محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت.

- Abu Aws Ibrahim Al- Shamsan, The Conditional Sentence of Arab Grammarians, Al-Degwi Press, Cairo, 1st edition, 1981.

- Abu Al-Barakat Al-Anbari (d. 577 AH), Al-Issaf in the issues of disagreement between the Basrans and the Kufis, investigation: Judeh Mabrouk and Ramadan Abdel-Tawab, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo, 2003.

- Ibn al-Hajib, Abu Omar Othman bin Omar (d. 646 AH) Clarification in Sharh al-Mufassal, investigation: Musa Banai al-Alayli, Revival of Heritage - Iraqi Ministry of Endowments, d.t.

Haji Khalifa, Abdullah, Revealing Suspicions about the Names of Books and Arts, Mostafa, Ibn Taymiyyah Library, Dr. T. Dr.

- Al-Khwarizmi, Al-Qasim bin Al-Hussein (d. 617 AH), Explanation of the detail in the craft of syntax - marked by fermentation, investigation: Abd Al-Rahman bin Suleiman Al-Othaymeen, Islamic West House, Dr. T.

- Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar (d. 538 AH), Al-Mufassal fi Ilm Al-Arabiya, investigation: Fakhr Salih Qabawah, 1st edition, Dar Ammar, 2004 AD.

Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Mujammed bin Sahl (d. 316 AH), Fundamentals of Grammar, investigation: Abd al-Hasan al-Fatli, Al-Risala Foundation.

- Sibawayh, Abu Bishr Omar bin Othman (d. 180 AH), the book, investigation by Abd al-Salam Haroun, Dar Al-Jil, Beirut.
- Al-Sirafi, Abu Saeed Al-Hassan bin Abdullah (d. 368 AH), Explanation of the Book of Sibawayh, investigation: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Saad Ali, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, 2008 AD.
- Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad (d. 285 AH), Al-Muqtadab, investigation: Abd Al-Khaliq Azimah, Alam Al-Kutub, Beirut.
- Al-Warraq, Abu Al-Hassan Muhammad bin Abdullah (d. 381 AH), the ills of grammar, investigation: Mahmoud Muhammad Nassar, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut